البرلمان يعقد جلسته اليوم ويستعرض «الخطاب الأميري» واستقالة رئيس ديوان المحاسبة

مكتب مجلس الأمة يشكل فريقا للدفاع أمام «الدستورية» بشأن الطعون الانتخابية

قرر مكتب مجلس الأمة في اجتماعه أمس الأول الموافقة على تشكيل فريق للدفاع أمام المحكمة الدستورية بشأن الطعون الانتخابية برئاسة رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب مهند الساير.

جاء ذلك في بيان نقلته شبكة الدستور الإخبارية بعد عقد المكتب اجتماعه الثاني برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون وحضور أعضاء مكتب المجلس وأمين عام مجلس الأمة خالد بوصليب.

كما وافق مكتب المجلس على البدء في ترتيب الإجراءات المتعلقة بشغل الوظائف المتاحة في الأمانة العامة من ذوي الخبرة وحديثي التخرج من خلال إعلان يلتزم الشفافية ويرتبط بالاحتياجات الفنية والإدارية والقانونية للأمانة العامة لمجلس الأمة في أسرع وقت.

ووافق أيضا على اقتراح النائب حمد العليان بشأن الاستعانة بمنتجات جمعية الحرف الكويتية القديمة لتقديمها هدايا تذكارية للوفود البرلمانية الزائرة. وقرر المكتب الموافقة على قبول التظلمات المقدمة من بعض موظفي الأمانة العامة الذين تمت إحالتهم للتقاعد في الفترة التي أعقبت إبطال مجلس 2022.

إلى ذلك يعقد مجلس الأمة اليوم جلسته العادية لمناقشة البنود المدرجة على جدول أعماله أبرزها النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ17 للمجلس في 20 يونيو الماضي إضافة إلى الاستقالة المقدمة من رئيس ديوان المحاسبة.

ويستهل المجلس أعمال جلسته ببنود التصديق على المضابط وكشف الأوراق والرسائل الواردة وكشف العرائض والشكاوى ومن ثم بند الإحالات.

وأدرج على جدول الأعمال بند "طلبات المناقشة" الذي احتوى طلبا بتخصيص ثلاث ساعات من الجلسة لمناقشة التعرض لمقدسات ديننا الإسلامي والعداء السافر على حرق المصحف الشريف في السويد وتداعيتها والوقوف وقفة جادة تجاه هذا التعرض وآخر بتخصيص ساعتين من الجلسة لمناقشة البديل الاستراتيجي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

ويتضمن البند طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بتخصيص ساعتين من الجلسة لمناقشة مراقبة الأسعار وضبط الزيادات المفتعلة ومراقبة أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية والغذائية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده لمناقشة تسكين شواغر المناصب القيادية والأسس والمعايير التي تتبعها في التعيينات لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.

كما أدرج على جدول الأعمال بند "طلبات تشكيل لجان مؤقتة" والذي احتوى طلب مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة بشأن متابعة وحلول المشاكل التي تعاني منها المناطق الجنوبية "مدينة صباح الأحمد – الوفرة السكنية – ضاحية علي صباح السالم – الخيران السكنية" وآخر من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة بشأن الأمن السيبراني والذكاء الإصطناعي.

وأدرج على جدول الأعمال بند "تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين" والذي تضمن مشروع القانون بشأن العمالة المنزلية ومشروع القانون بشأن الاستيراد إضافة إلى مشروع القانون بشأن الصكوك الحكومية.

كما أدرج على جدول الأعمال بند "تقارير لجنة الشؤون الخارجية" الذي تضمن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية إضافة إلى مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى.

كما اشتمل البند مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بشأن التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية إضافة إلى مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية بشأن تعديل مواد وأحكام دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010.

واحتوى البند مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت إضافة إلى مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت ممثلة بالإدارة العامة للجمارك الكويتية وحكومة جمهورية كوريا ممثلة بهيئة الجمارك الكورية في مجال التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية.

وتضمن البند تقرير عن مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية للتعاون في مجال الاستخبارات إضافة إلى مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية حول إنشاء المعهد العالمي للنمو الأخضر.

واشتمل البند تقرير عن مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال "الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية" إضافة إلى مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح "الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية".

ويحوي البند تقرير عن مشروع قانون بالموافقة على مشروع قانون انضمام دولة الكويت إلى اتفاقية نيروبي الدولية لإزالة الحطام لعام 2007 إضافة إلى مشروع قانون بالموافقة مذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية مصر العربية للتعاون في المجال الأمني.

ومن البنود المدرجة "كتب الحكومة" ويشمل الحالة المالية لمشاريع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في نهاية السنة المالية "2019/2020" وكتاب آخر موجه من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد بشأن التقرير نصف السنوي الأول للهيئة عن العام "2020/2021" والذي صدر ليغطي الفترة من يناير 2020 حتى 30 سبتمبر 2020 متضمنا حصرا لأنشطة وجهود الهيئة الفنية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته فضلا عن تضمنه كافة ما رصدته "نزاهة" خلال تلك الفترة من سلبيات ومعوقات وما تقترحه الهيئة من توصيات لإزالة أسباب تلك السلبيات والمعوقات.

السعدون مترئسا اجتماع مكتب المجلس

البدء في ترتيب الإجراءات المتعلقة بشغل الوظائف المتاحة في الأمانة العامة من ذوي الخبرة

«إعلان الوظائف» يلتزم الشفافية ويرتبط بالاحتياجات الفنية والإدارية والقانونية في أسرع وقت

الاستعانة بمنتجات جمعية الحرف الكويتية القديمة لتقديمها هدايا تذكارية للوفود البرلمانية الزائرة

قبول تظلمات بعض موظفي الأمانة الذين تمت إحالتهم للتقاعد في الفترة التي أعقبت إبطال مجلس 2022

لتعزيز وتقوية العمل التعاوني وحماية الطبقة المتوسطة ومحدودة الدخل

5 نواب يتقدمون باقتراحين لإنشاء هيئة عامة وبنك للتعاونيات

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراحين بقانون، الأول بشأن إنشاء هيئة عامة للتعاون، مع إعطائه صفة الاستعجال، والثاني بشأن تأسيس "بنك التعاون" شركة مساهمة تزاول المهن المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويقضي الاقتراح الأول الذي تقدم به كل من النواب أسامة الشاهين وبدر نشمي العنزي وعبدالله فهاد ود. حمد المطر وشعيب المويزري، بإنشاء هيئة حكومية عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وميزانية مستقلة تسمى الهيئة العامة للتعاون وتلحق وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء تتولى الإعداد والإشراف على تنفيذ خطة عمل متكاملة تشمل جميع ما يتعلق بالعمل التعاوني.

ويقضي الاقتراح الثاني الذي تقدم به كل من النواب أسامة الشاهين وبدر العنزي وعبدالله فهاد ود. حمد المطر و شعيب المويزري، بتأسيس بنك التعاون كشركة مساهمة تزاول المهن المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مع تخصيص 50% من أسهمها للاكتتاب العام توسيعا لنطاق الملكية ، وتخصيص 26% من الأسهم للجمعيات التعاونية و24% للحكومة.

وقال النائب أسامة الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة " نص دستور دولة الكويت على أنه ترعى الدولة التعاون، ولدينا قطاع تعاوني نفخر به أنشئ منذ خمسينات القرن الماضي وستيناته حتى يومنا، ونما حتى وصلت مبيعاته السنوية إلى ما يناهز المليار دينار سنويا".

وذكر إن السيولة وصلت إلى 400 مليون دينار في خزائن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، مضيفا إنه وفق الصحافة المحلية فإن أرباح الجمعيات التعاونية تناهز 1.6 مرة من ربحية البنوك التجارية و1.2 مرة من أرباح 158 شركة مدرجة في بورصة الكويت.

وبين الشاهين أن القطاع التعاوني كبير ولديه ربحية ومبيعات هائلة يتكون من أكثر 75 جمعية واتحادا و270 فرعا.

وأكد أن القطاع التعاوني بحاجة إلى الحماية والعناية والرعاية لمزيد من النمو والاستقلالية والفعالية والحوكمة ومزيد من الخدمات الاجتماعية وتخفيف معاناة المواطنين والمواطنات.

وقال الشاهين إنه "تقدم بالاقتراحين مع النواب بدر نشمي العنزي وعبد الله فهاد العنزي ود. حمد المطر وشعيب المويزري، يقضي أحدهما بإنشاء الهيئة العامة للتعاون، مبينا أنه حان الوقت لنرتقي بهذا القطاع وألا يكون مجرد إدارة من إدارات وزارة الشؤون ولكن هناك حاجة لتحويلها إلى هيئة عامة".

وأضاف إن "الاقتراح الثاني يتعلق بإنشاء بنك للتعاون والتعاونيات، ليكون إضافة إلى القطاع المصرفي الكويتي والاقتصاد الإسلامي الكويتي ويكون ذراعاً ماليا وصيرفيا للتعاونيات والتعاونيين".

وأكد الشاهين أن هدف هذين الاقتراحين هو تعزيز وتقوية العمل التعاوني وحماية الطبقة المتوسطة ومحدودة الدخل التي تعتمد ونعتمد في يومياتها على هذه الجمعيات في مزيد من العناية والفعالية والاستقلالية.

أسامة الشاهين

أسامة الشاهين: السيولة في خزائن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وصلت إلى 400 مليون دينار

طالب بنظام عادل للبعثات الخارجية للتعليم العالي

حمد المدلج ينتقد بيان استقالة رئيس ديوان المحاسبة: «ما ساقه من مبررات أبعد ما يكون عن الحقيقة»

حمد المدلج

انتقد النائب حمد المدلج ما جاء في بيان استقالة رئيس ديوان المحاسبة، معتبرا أن ما ساقه من مبررات "أبعد ما يكون عن الحقيقة"، فيما أكد من جهة أخرى أن نظام البعثات الخارجية تسبب في ظلم الخريجين من التعليم الحكومي.

وقال المدلج في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن ما ذكره رئيس ديوان المحاسبة في استقالته "إن سوء النوايا وانحراف المقاصد يهدد بتحطيم وتخريب ديوان المحاسبة" إذا كان ذلك صحيحا فسببه تدخلاته الواضحة في جوانب الرقابة الفنية لديوان المحاسبة، منوها إلى أن "المجلس المبطل ناقش ذلك في جلسة خاصة".

واعتبر المدلج أن "رئيس الديوان ووكيله يعلمان يقينا أن لهما دورا مباشرا في إخفاء بيانات"، مؤكدا أن تلك "جريمة أثبتها الفريق الرقابي".

وقال إن "ما ذكرته في الجلسة الخاصة بشأن بنك الائتمان وتوريد نظام حماية خاص في أمن المعلومات من شركة إسرائيلية كان الرد بأن إخفاء ذلك جاء حفاظا على سمعه الكويت".

وأضاف "لو كان هذا الأمر صحيحا لاتخذ إجراء على الأقل بتقديم تقرير بصفة سرية إلى مجلس الأمة يبين هذا الخلل".

وبين المدلج أن "ديوان المحاسبة جهاز حساس وقوي وهو لا يتمثل في شخص رئيس ديوان المحاسبة بل في موظفي الفرق الرقابية والوظائف الإشرافية والذين يقومون بدورهم".

وأضاف إن "رئيس الديوان وفق ما تم إثباته في الجلسة يجبر الموظفين على إخفاء مثل هذه المخالفات عن مجلس الأمة". وذكر المدلج إن "من المخالفات الموجودة إخفاء معلومات وتقليل عدد المخالفات في الحقبة الأخيرة والتي ارتفعت فيها كل مدركات الفساد فضلا عن التدخل في عمل الفرق الرقابية".

وشدد على أنه "على رئيس ديوان المحاسبة أيا كان اسمه أن يحفظ مكانه ودور الفرق الرقابية والوظائف الإشرافية والقيادات في ديوان المحاسبة"، مؤكدا "أهمية استمرار دعم هذا الجهاز الحساس الرقابي". من جهة أخرى قال المدلج إنه تقدم بعدد من الأسئلة إلى وزيري العدل والكهرباء فيما يتعلق بلجنة المناقصات المركزية ولجنة التظلمات الخاصة بهذه المناقصات وما يتعلق بدعم المنتج المحلي مطالبا بالإجابة عن الأسئلة بكل صراحة.

وأضاف "أريد أن أعرف هل تقوم لجنة المناقصات بدورها في توفير المال العام وحفظ المظالم وهل يوجد أشخاص في لجنة التظلمات عليهم شبهات خطيرة وهم من يحكمون هذه اللجنة، وهل رأي ديوان المحاسبة والفتوى والتشريع مخالف لتوجهاتهم".

وأكد أن "العبث لن يستمر ولن نسكت على اللعب بالمال العام ولن نهادن فيه"، مطالبا رئيس الوزراء بأن ينتفض لهذا الأمر ويعمل على حماية المال العام".

في موضوع آخر، قال المدلج إن نظام البعثات الخارجية في التعليم العالي يقصر الابتعاث على مدارس معينة ومعدلات معينة ويظلم الخريجين من التعليم الحكومي.

وبين المدلج أنه "في السابق كانت هناك نسبة للمقاعد توازن عدد الطلبة وتقسم عليهم لكن النظام الحالي أقصى خريجين ممن حصلوا على نسب تصل إلى 95% وأكثر من خطة البعثات نتيجة لإعطائها لمن تصل نسبهم إلى 100% أو 99% على حسب نظام النقاط في المدارس الخاصة وتضعهم في المنافسة نفسها".

وعقب قائلا "تقولون إن هذا نظام عادل إلا أنكم تريدون ابتعاث فئة معينة وتوزعونها بطريقتكم أنتم"، مطالبا سمو رئيس مجلس الوزراء أن يسحب هذا الأمر مباشرة وأن يعيد الحق والعدالة في تقسيم مقاعد البعثات لأبنائنا بطريقة لائقة.

جوهر: «الإسكان والعقار» البرلمانية انتهت من المدن الإسكانية وسترفعه للمجلس الأسبوع الجاري

حسن جوهر

أعلن رئيس لجنة الاسكان والعقار الدكتور حسن جوهر عن إقرار قانون المدن الإسكانية في اللجنة وسيرفع لمجلس الأمة للتصويت عليه قبل نهاية هذا الأسبوع، مثمنا دور كل من ساهم واجتهد على مدى عامين في اعداد وإنجاز هذا التشريع العصري، آملا أن يكون بداية انفراج حقيقي للقضية الاسكانية في الكويت.